إسهامات جامعة سلمان بن عبد العزيز في التنمية الاقتصادية المحلية

إعداد: د. صالح بن عبدالله الدبل

جامعة سلمان بن عبدالعزيز

إسهامات جامعة سلمان بن عبد العزيز في التنمية الاقتصادية المحلية

إعداد: د. صالح بن عبدالله الدبل

جامعة سلمان بن عبدالعزيز

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الواقع والتطلعات لإسهامات الجامعة في التنمية الاقتصادية في المجتمعات المحلية في محافظات جنوب الرياض، ممثلة في المناطق التي تغطيها كليات جامعة سلمان بن عبدالعزيز (جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز). وهي محافظة الخرج، و حوطة بني تميم، و الحريق، والأفلاج، والسليل، و وادي الدواسر. كما هدفت الدراسة أيضا لبحث اتساق الأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم العالي مع تطلعات وآمال سكان هذه المحافظات. و تم القيام بالمسح الأدبي للدراسات المتاحة على المستويين الوطني والمحلي من حيث جمع المراجع العلمية للبحث. وشمل ذلك مفاهيم الدراسة والنظريات والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث. و قامت الدراسة بتطبيق منهج كيفي Qualitative method باستعمال أداتي المقابلة مع المسؤولين في الجامعة في المحافظات المذكورة، و جماعة الاهتمام Focus Groups (ورشة العمل الخاصة) بمشاركة عدد من مسئولي وأعيان المحافظات المذكورة.

وقد كان من أهم نتائج هذه الدراسة تحقق مساهمة الجامعة في عناصر التنمية الاقتصادية في المحافظات بنسب متفاوتة وشملت من حيث الترتيب التنمية الزراعية، و التنمية الخدمية، والربط برجال الأعمال، والتنمية التجارية ، والتنمية الصناعية، واقتصاديات المعرفة، و التعريف والإشراف على المشروعات. وكان متوسط المساهمة نسبة ٦٥ %. وبالنسبة للاتساق بين التطلعات و استراتيجية وزارة التعليم العالي فهي بنسبة ٤٩ %، وقد كانت التنمية التجارية والخدمية أعلى عناصر التنمية الاقتصادية اتساقا، والربط بين الجهات الاستثمارية ورجال الأعمال أقلها اتساقا.

وأوصت الدراسة بالمزيد من مساهمة الجامعة في التنمية الاقتصادية بتأسيس حاضنات الأعمال في الكليات الاقتصادية وكليات إدارة الأعمال، والسعي لتهيئة الخريجين منها لبدء مشروعاتهم الاقتصادية باعتماد الجدوى الاقتصادية والتعريف والتمثيل للجهات الداعمة والممولة للمشروعات.

المقدمة

يتمثل هدف التنمية الاقتصادية المحلية في تعزيز القدرات الاقتصادية لمنطقة محلية من أجل تحسين مستقبلها الاقتصادي، ومستوى المعيشة ككل في هذه المنطقة. فالتنمية الاقتصادية عبارة عن عملية يقوم خلالها الشركاء من القطاع الحكومي وقطاع الأعمال بالإضافة إلى القطاع غير الحكومي بالعمل بشكل جماعي من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل (فرجاني، ١٩٩٨). وكذلك تركز التنمية الاقتصادية على بناء القوة الاقتصادية لمنطقة المحلية، وذلك بغية تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوى نوعية الحياة لسكان تلك المنطقة. إن المهم هو أن يتم العمل على وضع الأولويات للاقتصاد المحلي إذا ما أريد للمجتمعات المحلية أن تكون قادرة على المنافسة في هذا العالم المتطور بسرعة. ويعتمد تحقيق المجتمعات المحلية للنجاح على كونها قادرة على التكييف مع البيئة المتغيرة بسرعة والمتميزة بوجود أسواق تتزايد المنافسة فيها (إبراهيم، ٢٠٠٠). كما وتقدم التنمية الاقتصادية للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل (معروف، ٢٠٠٥). وبصفة عامة هي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة. وتوصف التنمية الاقتصادية المحلية بتلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سوية لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجيدة وتحسين نوعية الحياة لعموم الناس بما فيهم الفقراء والمهمشون " تعريف الأمم المتحدة".

وتعمل العولمة في عصرنا الحاضر على زيادة التنافس السياسي والاقتصادي على حد سواء للاستثمار. فالعولمة توفر فرص لرجال الأعمال المحليين لتطوير أسواق جديدة، كما أنها أيضا تقدم تحديات من المنافسين الدوليين الذين يدخلون الأسواق المحلية. إن الشركات الصناعية والمصرفية والخدمية متعددة المواقع، متعددة الجنسيات تتنافس على المستوى العالم بحثا عن وجود مواقع تعمل التكاليف فيها بكفاءة، يمكن أن تنشئ منشآت فيها. والصناعات المتطورة، من الناحية التقنية تتطلب مثابرات تخصصية عالية جدًا وبنية تحتية تستوعب هذه التكنولوجية المتطورة. إن الأوضاع المحلية هي ما تحدد ما لمجتمع محلي من ميزة مفيدة وبالتالي ما لها من قدرة على جذب الاستثمار والمحافظة على الاستثمار. حتى المدن الصغيرة وضواحيها يمكن أن توجد لها مواقع وفرص لائقة يمكن أن تنمو وتنافس على مستوى وطني أو دولي، كما إن المجتمعات المحلية الموجودة في حدود أقاليم معينة يجب تتنافس لجذب استثمارات محلية ودولية على حد سواء.

وهناك أيضا فرص كثيرة للمجتمعات المحلية (في المناطق الحضرية والريفية معًا) للتعاون مع بعضها البعض، لأن ذلك سيعمل على تعزيز قدرة المنافسة للاقتصاد الإقليمي ككل، بينما يستفيد منه المقاولين على انفراد، علاوة على المجتمع الذي ينتمي إليه ذلك الفرد. كما أن ما ينبغي أن تنفذه البلديات المحلية هو تحسين العمليات والإجراءات التي ينبغي أن يقوم بها رجال الأعمال في إطار الإدارة المحلية بذاتها. و في

عمليات التسجيل لنشاطات الأعمال، تستطيع منطقة ما أن تحسن مناخ النشاطات التجارية والصناعية فيها وتصبح معروفة كبيئة صديقة لنشاطات الأعمال (وحدة التنمية الاقتصادية، ٢٠٠١).

المبحث الأول: الإطار النظري

أولا: المفاهيم الأساسية

إن الجامعة تساهم في التنمية الاقتصادية بمختلف جوانبها وأبعادها، ويتجلى دورها في العصر الحديث في بناء اقتصاد المعرفة. ولتحليل دور الجامعة في التنمية الاقتصادية وخاصة مساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة يقتضي التحليل بادئ ذي بدء أن نحدد ما المقصود بالمفاهيم الثلاث التالية:

- ما المقصود بالجامعة؟
- ما هو مفهوم التنمية الاقتصادية؟
- ماذا يعني مصطلح اقتصاد المعرفة؟

إن تعريف الجامعة كمؤسسة اجتماعية تقدم التعليم العالي والتدريب والبحث العلمي متعدد الأبعاد، وأفضل مدخل لتعريفها هو المدخل الوظيفي **Functional Approach** ، حيث يعرف الجامعة من خلال وظائفها ومساهمتها في المجتمع والتنمية الاقتصادية. أما عن تعريف ويكيبيديا (١٩٨٨) فإن: "الجامعة هي مؤسسة للتعليم العالي و البحوث ، التي تمنح درجات علمية في مجموعة متنوعة من الموضوعات. والجامعة هي المؤسسة التي توفر كلا من التعليم الجامعي و الدراسات العليا." لقد أختلف دور الجامعة في طبيعته ومحتواه على أساس أنها المؤسسة الأكثر تطوراً وتأثيراً في حياة المجتمعات؛ باختلاف العصور والمجتمعات، فقد أصبحت الجامعات ضرورة أساسية من ضرورات حياة المجتمعات وتطورها في العصر الحديث، فالجامعات في العصور الحديثة قد تبدلت من جامعات يكاد ينحصر هدفها في تخريج المختصين في بعض فروع المعرفة الإنسانية إلى جامعات تعنى بمطالب وحاجات مجتمعاتها الاقتصادية وتحاول أن تفي بها من خلال ما تعده من العناصر البشرية لكي تأخذ الدور الريادي في التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ويمثل دور الجامعة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية إحدى الوظائف الأساسية للجامعات الحديثة ومن خلال هذا الدور يتم تهيئة الظروف المناسبة للأفراد، والمؤسسات العاملة بالمجتمع للاستفادة من كافة الإمكانات المادية والبشرية والعلمية والصحية والرياضية بالجامعة ، وتنمية وعي الأفراد في جميع المجالات وتنمية مهاراتهم حتى يمكنهم ملاحقة التقدم المذهل والسريع في التقنيات والابتكارات الحديثة، والتكيف مع تطلعات المجتمعات الحديثة ومواكبة التغيرات التكنولوجية المتسارعة ببناء اقتصاد المعرفة.

تختلف وظائف الجامعة تبعاً لاختلاف المجتمعات ونظمها واختلاف تركيبها ونوع العلاقات السائدة التي تربط بين مكوناتها، إلا أن قدرتها على تحقيق أهدافها ورسالتها في بناء وتنمية المجتمع، يتوقف على مدى قدرتها على أداء وظائفها المختلفة والتي يمكن إجمالها في ثلاث وظائف رئيسية ، وهي نقل المعرفة من خلال التعليم، وإنتاج المعرفة من خلال البحث العلمي، وتنمية المجتمع (الداور، ١٤١٦).

وبالتالي أصبحت النظرة إلى التعليم الجامعي أكثر شمولية وتعقيداً، فلم تعد مهمة التعليم الجامعي تخريج متخصصين محليين (اليونسكو، ١٩٩٨)، بل تخريج متخصصين على مستوى دولي قادرين على تفهم التقدم

العلمي الهائل والإنجازات التقنية والتغيرات السريعة في مجال استخدام الحاسبات الآلية. كما أن التغيرات الحادثة في الإنتاج قد زادت من الصعوبات التي تواجه خريجي الجامعات في العالم الجديد ، فلم يعد في وسع الجامعات تعليم وتدريب طلابها على

وظائف ثابتة، نظراً لصعوبة التنبؤ بالمهن التي سوف تختفي مستقبلاً وطبيعة المهن الجديدة التي ستحل محلها، مما يزيد من صعوبة المهمة الملقاة على التعليم الجامعي باعتباره الركيزة الأساسية القادرة على استشراف الواقع الجديد ومعايشته في حدود هذا الزخم الهائل للمعلومات والتقدم التكنولوجي.

كما حظي مجال تعليم الكبار بعناية الجامعات التي أصبحت معنية بخلق فرص التعليم والتدريب، وإعادة التعليم ومعاودة التدريب للكبار من أبناء المجتمع في شتى القطاعات والمهن. كما زادت مشاركة الجامعات في برامجه واهتمامها بقضاياه، والبحوث المرتبطة به وإتاحة المزيد من الفرص لقبول الكبار ببرامجها النظامية، وغير النظامية، هذا بالإضافة إلى توفير برامج التربية المهنية المستمرة في التخصصات المختلفة التي تتم داخل وخارج الحرم الجامعي، كما زادت فرص قبول الكبار الراغبين في الانتساب والحصول على الدبلومات (البنك الدولي، ٢٠٠٨).

يعتبر البحث العلمي في أي مجتمع من الأسباب الأساسية والهامة للتقدم العلمي والتنمية، لما له من مشاركة فعالة في التنمية بجميع جوانبها المختلفة الاقتصادية، والصناعية، والزراعية، كما أنه يساعد على إيجاد الحلول للمشاكل التي تواجهها القطاعات الإنتاجية ، ويساعد في تحسين الأداء وزيادة الإنتاج والحصول على جودة عالية للمنتجات والخدمات. وتعتبر الجامعات معقلاً للعمل والبحث العلمي، فهي التي تربط العلم بالمجتمع وتنسق الجهود العلمية بهدف تقدم المعرفة الإنسانية، من جهة، ولجعل العلم في تنمية المجتمع ونهضته من جهة أخرى، فتقوم الجامعات بدور هام في تنمية المعرفة وتطويرها من خلال ما تقدم من بحوث تتناول مشكلات المجتمع المختلفة (كسناوي، ٢٠٠١).

وتعد الاستشارات نشاطات أو خدمات اعتيادية يقدمها أعضاء هيئة التدريس، كل في مجال اختصاصه لمؤسسات المجتمع الحكومية والأهلية، وكذلك لأفراد المجتمع الذين يشعرون بالحاجة إلى مثل هذه الخدمات، وتتمثل وظيفة الاستشارة في عدد من الفعاليات التي يمكن أن تقوم بها الجامعة مثل القيام بالدراسات الأساسية لتحديد الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصناعية، وإمداد الصناعات القائمة بالمعلومات الفنية والإدارية، وآخر التطورات التكنولوجية في الصناعات المنافسة والقيام بعمليات القياس والاختبارات النوعية للمنتجات الصناعية، وتقديم خبرة الأساتذة ومرافق الجامعة بهدف إعطاء المشورة الصالحة لحل المشكلات التقنية والإدارية التي تعترض طريق الصناعة (كسناوي، ٢٠٠١).

وينطبق على جامعة سلمان بن عبد العزيز التعريف متعدد الأبعاد للجامعة الحديثة. فهي من حيث التعريف الوظيفي تقدم التعليم العالي والتدريب والبحث العلمي والتطوير وخدمة المجتمع. وهي مؤسسة اجتماعية للتعليم العالي تتكون من عدد من الكليات وتمنح درجات جامعية لخريجيها وتزودهم بالمهارات **التعريفية اللازمة لتطوير وظائفهم في المجتمع وتطويره من خلال البحث العلمي في مجالات التنمية الاقتصادية المختلفة (الصناعية، والزراعية، والتجارية، والخدمية الأخرى).**

ثانيا: مفاهيم التنمية الاقتصادية

كما لمفهوم الجامعة أبعاد مختلفة ومتعددة، فان للتنمية الاقتصادية أبعاد أكثر تعقيدا وتشابكا، ويقتضي التحليل في البداية أن نتعرف عليها من خلال مفهوم التنمية، ومفهوم تنمية المجتمع، ومفهوم التنمية الاقتصادية، ثم التنمية الاجتماعية، على أن نعقب ذلك بمفهوم اقتصاد المعرفة ودور جامعة سلمان بن عبد العزيز في بنائه في منطقة جنوب الرياض. وتعرف التنمية بمفهومها العام بأنها "عملية واعية موجهة لصياغة بناء حضاري اجتماعي متكامل يؤكد فيه المجتمع هويته وذاتيته وإبداعه " ، والتنمية بهذا المفهوم تقوم أساساً على مبدأ المشاركة الجماعية الفاعلة والإيجابية بدءاً بالتخطيط واتخاذ القرار ومروراً بالتنفيذ وتحمل المسئوليات وانتهاء بالانتفاع من مردودات وثمرات مشاريع التنمية وبرامجها ، وبهذا تكون التنمية تخطيطاً وتوظيفاً أمثل لجهود الكل من أجل صالح الكل مع التركيز على صالح القطاعات والفئات الاجتماعية التي تحتاج أكثر من سواها لتطوير قدراتها وزيادة كفاءاتها وتحسين أوضاعها . وتعرف التنمية أيضا بأنها " الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين ، بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية ، ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة كالتعليم والصحة والأسرة والشباب، ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية" (جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٢٧).

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن الحادي والعشرين ، حيث أُطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يُسمى بـ "عملية التنمية" ، ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال –في الستينيات من هذا القرن– في آسيا وإفريقيا بصورة جلية. وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم ، وقد برز مفهوم التنمية **Development** بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يُستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استُخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي **Material Progress**، أو التقدم الاقتصادي **Economic Progress**. وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث **Modernization**، أو التصنيع **Industrialization**.

إن دور الجامعة في التنمية الاقتصادية لا ينفصل عن دورها في المجتمع، ويتجلى دور الجامعة في التنمية الاقتصادية في بناء اقتصاد المعرفة في العصر الحديث برافديه رأس المال البشري من خلال الاستثمار في التعليم، والعلم والتكنولوجيا الحديثة التي تفرزها الجامعة من خلال البحوث والتطوير.

إن جامعة سلمان بن عبد العزيز كجامعة ناشئة تساهم في بناء اقتصاد المعرفة، برفع مهارات الموارد البشرية، وإنشاء المراكز البحثية ومعاهد البحوث والكراسي البحثية، ودعم البحوث والتطوير في مختلف قطاعات الاقتصاد السعودي، في القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، والقطاع الخدمي، بالإضافة إلى مساهمتها

في توفير فرص عمل متنوعة للعاملين في التعليم العالي من السعوديين، سواء وظائف إدارية أو وظائف فنية وأعضاء هيئات التدريس السعوديين، لذا يتحتم علينا تعريف اقتصاد المعرفة في إطار تحليل مساهمة جامعة سلمان بن عبد العزيز في التنمية الاقتصادية. وذلك على النحو التالي:

ثالثا: مفاهيم اقتصاد المعرفة

في حين كانت الأرض، والعمالة، ورأس المال هي العوامل الثلاثة الأساسية للإنتاج في الاقتصاد القديم، أصبحت الأصول المهمة في الاقتصاد الجديد هي المعرفة الفنية، والإبداع، والذكاء، والمعلومات. وصار للذكاء المتجسد في برامج الكمبيوتر والتكنولوجيا عبر نطاق واسع من المنتجات، له أهمية تفوق أهمية رأس المال، أو المواد، أو العمالة. وتقدر الأمم المتحدة أن اقتصاديات المعرفة تستأثر الآن ٧ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتنمو بمعدل ١٠ ٪ سنويا. وجدير بالذكر أن ٥٠ ٪ من نمو الإنتاجية في الاتحاد الأوروبي هو نتيجة مباشرة لاستخدام وإنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ويكيبيديا، ٢٠١٣).

وقد استخدم مصطلح اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة knowledge society and knowledge economy في الفصل الثاني عشر من كتاب The Age of Discontinuity لـ Peter F. Drucker. وكثيرا ما تستخدم مصطلحات متعددة للتأكيد على جوانب مختلفة لاقتصاد المعرفة منها مجتمع المعلومات والاقتصاد، والاقتصاد الرقمي، وشبكة الاقتصاد الجديد أو اقتصاد المعرفة وثورة المعلومات. وبناء على ما تقدم فان اقتصاد المعرفة في الأساس يقصد به أن تكون المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. واقتصاديات المعرفة تعتمد على توافر تكنولوجيات المعلومات والاتصال واستخدام الابتكار والرقمنة.وعلى العكس من الاقتصاد المبني على الإنتاج، حيث تلعب المعرفة دورا أقل، وحيث يكون النمو مدفوعا بعوامل الإنتاج التقليدية، فإن الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية، أو رأس المال البشري، هي أكثر الأصول قيمة في الاقتصاد الجديد، المبني على المعرفة.وفي الاقتصاد المبني على المعرفة ترتفع المساهمة النسبية للصناعات المبنية على المعرفة أو تمكينها، وتتمثل في الغالب في الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة والرفيعة، مثل الخدمات المالية وخدمات الأعمال (ابو زيد، ٢٠٠٣). ويضيف علماء الاقتصاد والمعلومات للجامعة منذ الستينيات من القرن الماضي قطاعًا رابعًا وهو قطاع المعلومات, حيث أصبح إنتاج المعلومات, وتجهيزها وتوزيعها (معالجتها) نشاطًا اقتصاديًا رئيسيًا في العديد من الدول (محيى الدين، ٢٠٠٤).

في هذا المكوّن المعرفي، يحرر اقتصاده من إشكالية الندرة، تلك المشكلة التي عاش لها وبها علم الاقتصاد، إذ لا يتوافر في المعلومات ولا في المعارف عموما ندرة، بل إنهما يزدادان طرديا مع الاستخدام، فاستخدام المعلومات يولّد المعلومات، واستخدام المعرفة يخلّق المعرفة. كما يشترك الاقتصادان كذلك في قدرة هذا المكون على الإفلات من القيود الاقتصادية كافة، بما يجعلها أقلها تعرضا لهذه القيود.. ثم استطاعة هذا المكوّن على ابتكار أنماط جديدة من الطلب عليه(Malhotra, Y ، ٢٠٠٠). بذلك يكون اقتصاد المعلومات اقتصادا احتكاريا، ويدلل على ذلك حجم صناعة المعلومات في العالم الآن يتجاوز ثلاثة تريليونات دولار، تمثّل ما نسبته نحو ٦٠ في المائة من الناتج القومي للدول الصناعية، والدليل كذلك هو الفجوة المعرفية، التي تشكّل المسافة الشاسعة بين دول الشمال والجنوب فيما يمتلك كل طرف من المعارف، والفجوة الرقمية، التي توضح الفارق بين الجانبين في معدلات استهلاك التقنية الرقمية. ومن المرجَّح استمرار هذا الاحتكار على دول الشمال المتقدمة، ما لم تعتمد الدول النامية، على الاقتصاد المبني على المعرفة، غير أن القضية تحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة (السهلي، ١٤٣٢).

وفي هذا السياق فقد قفزت دول الخليج قفزات كبيرة في هذا الاتجاه، وعلى سبيل المثال فإنه من المتوقع أن تنمو سوق إدارة الوثائق والمحتوى في دول مجلس التعاون الخليجي بمعدل ٣٢ في المئة خلال ، وتأتي هذه التوقعات في ضوء معدلات الطلب المتزايدة لتبني حلول إدارة المحتوى من قبل الهيئات الحكومية وشبه الحكومية والشركات العاملة في قطاع النفط والغاز والمؤسسات المصرفية، وتتوقع الدراسات أن يصل حجم الإنفاق على برامج وخدمات إدارة المحتوى والمستندات في دول مجلس التعاون الخليجي هذا العام إلى ٩٤ مليون دولار أمريكي مقارنة مع ٧٢ مليون دولار خلال العام الماضي، كما أن حجم الإنفاق على حلول إدارة المحتوى خلال العام ٢٠٠٤ قد بلغ ٢٣ مليون دولار أمريكي في دولة الإمارات العربية المتحدة و١٦ مليون دولار في المملكة العربية السعودية (الحاج، ٢٠١١).

وعن أهمية اقتصاد المعرفة بالنسبة للاقتصاد السعودي قال خالد القصيبي وزير الاقتصاد والتخطيط السعودي إن التقنيات المتقدمة إحدى السمات في الوقت الراهن التي أصبحت تساهم كأحد المحددات الأساسية للنمو، منوها بدورها في استخدامات الطاقة الذرية والمتجددة في مجالات الصناعة وتوليد الكهرباء وتحلية المياه والمحافظة على البيئة والتقنيات الحيوية في المجال الطبي والصيدلي والزراعي، واستخدامات التقنيات المتناهية الصغر (النانو) في المجالات الصناعية والهندسية. وشدد القصيبي على أن النظريات الاقتصادية الحديثة أثبتت أن التقنيات قد أصبحت أحد أهم عوامل النمو والازدهار الاقتصادي، بينما أبان بأنه من الملاحظ على المستوى العالمي أن نسبة الصادرات القائمة على التقنيات المتقدمة ارتفعت من نحو ١٥ في المائة في السبعينات من القرن الماضي وصولا إلى ٣٠ في المائة في الوقت الراهن (القصيبي، ١٤٣٣). «وإذا كان الاقتصاد هو العنصر الحاكم في عصرنا الحاضر، فإن الاقتصاد المعرفي هو الوقود اللازم لقاطرة التنمية الاقتصادية، لأن المعلومة أصبحت أهم من السلاح» (الفيصل، ١٤٢٩).

من التحديات التي يلزم معالجتها، مسألة تعليم الشباب السعودي أخلاق المهنة لمواكبة التطورات التي تشهدها تقنية المعلومات في العالم، وتشكيل فرق استشارية لمناقشة وإيجاد حلول مناسبة للمستهلك .وهناك نقطتان: نقطة إعاقة ونقطة تحفيز.. الإعاقة قد تكون العنصر البشري وسياسات العولمة والبنية التحتية ورأس المال والملكية، لكن أن عملية السياسات والأنظمة يقصد بها التشريعات، قد تكون هي الإعاقة الأكبر، فيجب أن يكون هناك تشريعات واضحة للمستثمر تحميه وتعطيه وهذا أهم شيء، فإذا وجدت التشريعات في الوقت المناسب، أدت إلى المطلوب. أما التحفيز، فهناك تحفيز مهم جدا في مجال ما يسمى البرمجيات، فالبرمجيات مثلا لدينا شركة موجودة، ولكن ليست من الشركات التي تنتج برامج تشريعية أو عملية، مثل بعض الشركات الأمريكية الكبيرة كالتي في مجال الطيران وغيرها، فأنا أعتقد أنه يجب على دولة مثل السعودية أن تركز على هذا الجانب تركيزاً قوياً، لأن هناك عوائق واضحة جدا (الأسمري، ٢٠٠٨).

المبحث الثاني: خطة ومنهج البحث

يهدف البحث إلى التعرف على الإسهامات التي تقدمها جامعة سلمان بن عبد العزيز في مجالات التنمية الاقتصادية المحلية في المحيط الجغرافي. ويدخل في المحيط الجغرافي محافظات جنوب الرياض الست، وهي: الخرج وحوطة بني تميم والحريق والأفلاج والسليل ووادي الدواسر. انظر للملاحق للمحة التعريفية بهذه المحافظات. وتركز الدراسة على ثلاثة أبعاد رئيسية هي: البعد المعرفي، والبعد التنفيذي، والبعد التوجيهي والتوعوي. و تغطي هذه الأبعاد عدد من عناصر التنمية الاقتصادية المحلية من خلال التعرف على الواقع والمأمول والتعرف على اتساق ذلك مع السياسات والأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم العالي.

وتتخذ الدراسة منهجا كيفيا لمعالجة بيانات البحث بتطبيق أداة المقابلة مع المسؤولين في الجامعة وممثلين لعدد من المحافظات الست، وكذلك بأداة جماعات الاهتمام (ورشة عمل خاصة)، من خلال اللقاء بعدد من المعنيين (أعضاء المجالس المحلية والغرف التجارية ورجال الأعمال وغيرهم) في المحافظات الست على شكل جلستين حواريتين لمناقشة عناصر التنمية المحلية ومدى تحققها وماهي تطلعات هؤلاء المعنيين. كما يهدف البحث للتعرف على مجمل المعوقات التي قد تحول بين تحقيق الجامعة لأهداف التنمية الاقتصادية المحلية والمقترحات التي يمنكن من خلالها تذليل كافة العقبات والصعوبات. وقد استغرقت الدراسة مدة ستة شهور بدأت في ١٥ شوال من عام ١٤٣٢ هـ وتم الانتهاء منها في ١٥ ربيع الآخر ١٤٣٣ هـ، و تهدف هذه الدراسة تفصيلا إلى التعرف على الواقع والتطلعات لإسهامات الجامعة في التنمية الاقتصادية في المجتمعات المحلية لمحافظات جنوب الرياض، وفق ما يلي:

١) اقتصاديات المعرفة، كالتدريب وتسويق المبتكرات والتأهيل ودعم الإبداعات المحلية.
٢) التنمية الصناعية، بما تشمله من استشارات صناعية ودراسات جدوى والمساهمة في توطين وتأسيس الصناعات المختلفة.
٣) التنمية التجارية والخدمية، وتشمل الاستشارات التجارية والتسويقية والأمن التجاري وغيرها.
٤) التنمية الزراعية والبيئية، وتشمل نواحي الاستشارات والاستثمارات الزراعية والبيئية وعقد اللقاءات المحلية في تنشيط الأعمال التجارية وتأسيس كراسي البحث المتخصصة في ذلك وغيرها.
٥) التعريف والإشراف والتنفيذ للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.
٦) الربط بين الجهات الاستثمارية ورجال الأعمال المحليين.
٧) بيان الفرص الاستثمارية المتاحة في المحافظات وإدارة عمليات التمويل.
٨) التدريب والتعليم لرجال الأعمال وإعداد رجال الأعمال من الشباب.
٩) تخطيط المشروعات الاقتصادية والإنتاجية.
١٠) إجراء البحوث في مجال التنمية الاقتصادية .
١١) التنسيق والربط بين رجال الأعمال والجمعيات المحلية.

١٢) معوقات إسهام جامعة سلمان بن عبد العزيز في التنمية الاقتصادية المحلية.

١٣) المقترحات والحلول لتعزيز دور الجامعة في التنمية الاقتصادية المحلية.

تم القيام بالمسح الأدبي للدراسات المتاحة على المستويين الوطني والمحلي من حيث جمع المراجع العلمية للبحث. وشمل ذلك مفاهيم الدراسة والنظريات والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث. قامت الدراسة بتطبيق منهج كيفي **Qualitative method** باستعمال أداة جماعة الاهتمام **Focus Groups** (ورشة العمل الخاصة). وتم ذلك بإقامة ورشة عمل خاصة في محافظة حوطة بني تميم دعي لها ممثلين عن كل المحافظات الست من الغرف التجارية والمجالس المحلية ورجال الأعمال وغيرهم. والمبرر العلمي لاستعمالات هذه الوسيلة البحثية هي فعاليتها في جمع المعلومات في وقت أقصر وتكاليف مالية أقل مقارنة باستعمال وسيلة الاستبانة **Questionnaire**. بالإضافة إلى طبيعة الموضوع الذي يتطلب المشاركة من فئات لديها معرفة كافية بالجوانب الاقتصادية في المجتمع المحلي وقدرتها على العرض والتحليل والاستنباط. وهذا أيضا يتطلب مشاركة فئات وظيفية واقتصادية واجتماعية متميزة يمكن وصفهم بالمعنيين **Stakeholders**. وفي حالة هذه الفئة المشاركة لزم أن تكون بيئة جمع المعلومات بمواصفات خاصة تضمن توفير كافة الوسائل وترتيب مكان اجتماع مناسب وبيئة لقاء منظمة. وتقترح الدراسة بعد جماعات الاهتمام (ورشة العمل الخاصة) القيام بورشة عمل عامة يشارك فيها مدير الجامعة ووكلائها وعمداء الكليات وبعض المختصين لعرض نتائج البحث ويتم مناقشة اتساق عناصر التنمية الاقتصادية مع سياسات وزارة التعليم العالي. وتعقد الورشة العامة بعد صياغة الواقع والتطلعات بشكل ترتيبي. ويمكن أن تكون مناقشة إسهامات الجامعة في التنمية الاقتصادية جزء من هذه الورشة العامة ليناقش معها بقية محاور الإسهامات التنموية الأخرى. غير أن إجراءات هذه الورشة العامة خارج إطار هذه الدراسة. و تتوزع عناصر المناقشة في جماعات الاهتمام (ورشة العمل الخاصة) إلى ثلاثة أبعاد تعرض في الجدول التالي:

م		البعد المعرفي	البعد التنفيذي	البعد التوجيهي والتوعوي
١	اقتصاديات المعرفة، كالتدريب وتسويق المبتكرات والتأهيل ودعم الإبداعات المحلية	√	√	√
٢	التنمية الصناعية، بما تشمله من استشارات صناعية ودراسات جدوى والمساهمة في توطين وتأسيس الصناعات المختلفة		√	
٣	التنمية التجارية والخدمية، وتشمل الاستشارات التجارية والتسويقية والأمن التجاري وغيرها		√	
٤	التنمية الزراعية والبيئية، وتشمل نواحي الاستشارات والاستثمارات الزراعية والبيئية وعقد اللقاءات المحلية في تنشيط الأعمال التجارية وتأسيس كراسي البحث المتخصصة في ذلك وغيرها		√	
٥	التعريف والإشراف والتنفيذ للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.	√	√	√
٦	الربط بين الجهات الاستثمارية ورجال الأعمال المحليين		√	
٧	بيان الفرص الاستثمارية المتاحة في المحافظات وإدارة عمليات التمويل.	√	√	√
٨	التدريب والتعليم لرجال الأعمال وإعداد رجال الأعمال من الشباب.	√	√	√
٩	تخطيط المشروعات الاقتصادية والإنتاجية.		√	
١٠	إجراء البحوث في مجال التنمية الاقتصادية .		√	
١١	التنسيق والربط بين رجال الأعمال والجمعيات المحلية.		√	√
١٢	معوقات إسهام جامعة سلمان بن عبد العزيز في التنمية الاقتصادية المحلية	√		√
١٣	المقترحات والحلول لتعزيز دور الجامعة في التنمية الاقتصادية المحلية	√		√

وتمت معالجة كل عنصر من عناصر النقاش وفقا لأربعة جوانب هي:

- **واقع التنمية الاقتصادية في المجتمع المحلي.**
- **تطلعات المواطنين في التنمية الاقتصادية.**
- **ترتيب الأولويات في عناصر التنمية الاقتصادية.**
- **اتساق عناصر التنمية الاقتصادية المأمولة مع سياسات ووزارة التعليم العالي.**

وقد كانت المشاركات في ورشة العمل الخاصة والمقابلة وفق ما يلي:

المحافظة	عدد المشاركين المقترح	عدد المشاركين في الورشة	عدد المتجاوبين في المقابلة	المجموع
الخرج	٢	١	٢	٣
حوطة بني تميم	٢	٢	٣	٥
الحريق	٢	–	١	١
الأفلاج	٢	١	١	٢
السليل	٢	١	١	٢
وادي الدواسر	٢	–	٢	٢
المجموع	١٢	٥	٨	١٥

تنفيذ ورشة العمل الخاصة ومعالجة بياناتها

- **عقدت جلستين كل جلسة ساعتين ونصف، بدأت الساعة التاسعة صباحا حتى الثانية والنصف ظهرا، بتاريخ ١٤ صفر – ١٤٣٣ هـ.**
- **قسمت المحاور على جلستين، بحيث يكون في كل جلسة نصف المحاور الأصلية والمحاور المضافة من قبل المشاركين.**
- **تم توزيع محاور المناقشة على المشاركين ودفاتر بعنوان الورشة.**
- **قام مدير الحوار بعرض المحاور على المشاركين ويطلب منهم اقتراح محاور جديدة. وبعد ذلك ترتب المحاور حسب الأهمية من قبل المشاركين.**
- **و تم توزيع المحاور على المشاركين ليقوم كل مشارك بإدارة أحد المحاور وفقا لترتيبها من قبل المشاركين.**
- **طلب من كل مشارك أن يكتب النشاطات والخدمات الاقتصادية في المحور المعني والتي تم تحققها في المجتمع المحلي في المحافظة التي ينتمي إليها.**
- **طلب من كل مشارك أن يكتب اسمه في كل بطاقة لربطها بالمحافظة المعنية. عندما لا يكون هناك نشاط في المحافظة يمكن عدم كتابة أي شيء.**
- **بعد الانتهاء من واقع إسهامات الجامعة في التنمية الاقتصادية المحلية تم الانتقال إلى تطلعات المواطنين في مختلف المحافظات لبرامج ومشروعات التنمية الاقتصادية المحلية في المحافظات المختلفة.**

- طرح سؤال حول تطلعات المشاركين في المستقبل للنشاطات المرغوبة أن تنفذها الجامعة. وجمعت البطاقات بواسطة لجنة إدارة البحث وعرضت الإجابات على الحضور وترك لهم مناقشة ذلك في ٥ دقائق (وتسجل النقاشات بواسطة لجنة إدارة البحث). ويطلب من المشاركين ترتيب النشاطات حسب الأهمية بوضع البطاقة الأهم في الأعلى. وتم تدبيس البطاقات حسب ترتيب المشاركين.
- ويتم أيضا اتباع ذات الأسلوب الذي تم في الخطوة السابقة في بقية المحاور حتى يتم الانتهاء من كل المحاور المقررة والمقترحة.
- قام فريق البحث بجمع الإجابات ووضعها في ترتيب على شكل قوائم لكل محور على حدة. وأضيف إليها كافة النقاشات المصاحبة لكل محور على حدة.
- أعطي كل مشروع علامة بحيث تكون علامة الترتيب الأول من حيث الأهمية ١٠ علامات والثاني ٩ علامات وهكذا، أما إذا كان عدد المشروعات أكثر من ١٠ فيقسم عدد المشروعات على عشر مجموعات وتعطى المجموعة الأولى ١٠ علامات والثانية ٩ علامات وهكذا.
- تم وضع النتائج كاملة مرتبة حسب أهميتها وإضافة تفسيرات وتعليقات الباحثين عليها.
- حصل الباحثون على الأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم العالي واجتهدوا في تقرير أهمية كل هدف استراتيجي مرتبط بالتنمية الاقتصادية وأعطي الأول من حيث الأهمية درجة ١٠ والثاني ٩ وهكذا.
- قام فريق البحث بضرب ناتج كل محور في علامة كل هدف استراتيجي مرتبط به ومن ثم يوضع الترتيب العام للمشروعات المقترحة حسب الأهمية.

المبحث الثالث: نتائج البحث

أولا: واقع مساهمة الجامعة في التنمية الاقتصادية المحلية.

وقد أفادت الدراسة بمجمل المساهمات وفق كل محافظة على حدة

١: محافظة الخرج

- **أسهمت الجامعة في بناء اقتصاديات المعرفة من حيث تخريج الكوادر في التخصصات الإدارية و الاقتصادية مما يحسن مستوى القوى العاملة و أيضا من خلال إقامة الورش المتعلقة بهذا المجال.**
- **أسهمت الجامعة في تطوير التنمية الصناعية من حيث تخريج الكوادر من التخصص الهندسي و الحاسوبي و من خلال تقديم دورات تدريبية**
- **من ناحية مجال التنمية التجارية و الخدمية, فلدى الجامعة تواصل و تعاون مع الغرف التجارية ومع التجار في المنطقة.**
- **أثرت الجامعة من خلال التنمية الزراعية , حيث أنشأت كرسي الطب النبوي وتشرف علية كلية الصيدلة. وكرسي النباتات العطرية كزراعة الزعفران في محافظة الخرج عن طريق رجل الأعمال الشيخ سعد بن غنيم.**
- **أسهمت الجامعة في التعريف و الإشراف على المشروعات الصغيرة و المتوسطة و الكبيرة من خلال التواصل مع الغرف التجارية و تقديم استشارات و دراسات جدوى خاصة**
- **عقد الجامعة العديد من الاتفاقيات مع رجال الأعمال للسعي على الربط بين الجهات الاستثمارية و رجال الأعمال المحليين.**
- **تجري الجامعة العديد من البحوث المتعلقة بالتنمية الاقتصادية من أصل ٣٣ بحث**
- **أنشأت الجامعة مركز خدمة المجتمع حيث يقوم بعقد ورشات متعلقة بالتنمية الاقتصادية و التدريب في مجال القيادة و الإدارة.**
- **أنشأت الجامعة معهد البحوث والخدمات الاستشارية وهو ذراع استثماري للجامعة وتنمية المجتمع تنمية اقتصادية. ولهذا المعهد تواصل كبير مع العديد من الجهات كهيئة السياحة حيث عقدت اتفاقيات في ذلك. وللمعهد تواصل كبير مع جهات أخرى لتأسيس مركز أبحاث ودراسات البيئة والصحراء والتواصل مع الهيئة السعودية للحياة الفطرية. كما يقوم المعهد بالتواصل التدريبي مع العديد من الجهات المدنية والعسكرية والمهنية لتنفيذ تدريب نوعي لإعداد الكوادر المؤهلة في مختلف المجالات. ويسعى المعهد لعقد اتفاق مع وزارات عدة كوزارة التربية والتعليم والهيئة السعودية للغذاء والدواء وغيرها(الجعيدي، ب ت).**
- **أنشأت الجامعة مركزا لخدمة المجتمع وهو يضطلع بتقديم الخدمات التدريبية في مختلف المجالات خدمة للمجتمع الممتد من محافظة الخرج إلى محافظة وادي الدواسر.**

٢: محافظة السليل

- أن افتتاح فروع الجامعة في المحافظات وفر على الأهالي أموال ومصاريف سفر أبنائهم للدراسة في المدن ولاشك أن هذه الأموال ستسهم في التنمية الاقتصادية المحلية بشكل أو أخر.
- أن وجود الجامعة في المحافظات تسبب في وفي وفود الزوار للمحافظة من طلاب وطالبات وأولياء أمورهم وأعضاء هيئة التدريس والوفود المشاركة في مناسبات الجامعة مما سيسهم في تطور النهضة العمرانية والتجارية كما وكيفا.
- أن وجود الجامعة سيسهم في إقبال الدارسين فيها انتظاماً وانتساباً من أبناء المحافظة والمراكز التابعة لها ولاشك أن هذا النضج المعرفي سيسهم في التنمية الاقتصادية المحلية.
- أن وجود أعضاء هيئة التدريس ومالهم من خبرة وتخصص يؤهلهم للدخول في مجالس المحافظة المحلية والبلدية واللجان الاستشارية مما يساهم في تطوير المحافظة والنهوض بها.
- إن وجود الجامعة شجع المتميزين من أبنائها على مواصلة دراستهم العليا في مختلف التخصصات وسيمون لهؤلاء أثرهم الكبير في النهضة والتطوير.

٣: محافظة الأفلاج

- النهوض بالعقارات، من حيث أنه نشاط اقتصادي مهم للمجتمع. فبافتتاح الكليات والأقسام العلمية المختلفة جعل المحافظة مكان جذب للطلاب والطالبات والأسر والأساتذة والموظفين مما ساعد على ازدهار النشاط العقاري والاقتصادي فيها.
- النشاط المكتبي والتسويقي. وقد تضاعفت عمليات البيع والشراء في المحافظة للمتطلبات المعيشية والدراسية وازدهرت المقاولات للمباني وأدوات المكاتب والأدوات التعليمية والحاسبات وغيرها.
- ويتطلب نشاط المقاولات لتقليل الجوانب السلبية تشغيل وتفعيل الشركات والمؤسسات المحلية بدلا من الوافدة من المحافظات والمدن الأخرى حتى لا تؤثر سلبا على العمالة وارتفاع الأجور فيها.

٤: محافظتا حوطة بني تميم و الحريق

- توجيه العديد من المحاضرين والمعيدين السعوديين والسعوديات للعمل في التعليم بهذه الكليات كما قامت بالتعاقد مع العديد من الأساتذة والدكاترة للتخصصات التعليمية للمراحل العليا وقد ركزت في ذلك على الكوادر السعودية المميزة .
- كما قامت بعقد العديد من الورش العلمية ذات التخصص الجغرافي لهذه المحافظات والتعليم بها حيث قامت بفتح سبعة أقسام علمية وتخصصية في كلية العلوم والدراسات الإنسانية بحوطة بني تميم، وقامت بافتتاح قسم لنظم المعلومات بكلية إدارة الأعمال ويجري حاليا افتتاح المزيد من الأقسام الأخرى حيث أنه سيتم استقطاب الكثير لشغل وظائف أعضاء هيئة التدريس.
- كما قامت الجامعة بعقد اللقاءات والندوات العلمية بين عمداء وأعضاء هيئة التدريس ورؤساء الأقسام بهذه الكليات من أجل تطوير الأداء ولرفع مستوى وقدرات القائمين عليها.

- تعليم اللغة الإنجليزية للموظفين في المحافظة لعدد ٤ مجموعات دراسية لمدة ١٠ أسابيع بواقع ٦ ساعات أسبوعيا في الفصل الأول والثاني.
- تعليم اللغة الإنجليزية لطلبة الثانوية العامة في المحافظة لعدد ٤ فصول دراسية لمدة ١٠ أسابيع بواقع ٦ ساعات أسبوعيا. في الفصل الأول والثاني.
- تعليم اللغة الإنجليزية لطلبة الجامعة كدورات إضافية في المحافظة لعدد ٤ فصول دراسية لمدة ١٠ أسابيع بواقع ٦ ساعات أسبوعيا. في الفصل الأول والثاني.
- إجراء دراسة نفذها طلاب كلية إدارة الأعمال بحوطة بني تميم حول السلوك الاستهلاكي المنزلي. وأجريت الدراسة في نهاية الفصلين الأول والثاني.
- دراسة الأمن التجاري في المحلات التجارية دراسة مدعومة من الجامعة ومازالت تحت الإعداد.
- دراسة التسويق الأخضر لصناعة التمور تحت الإعداد.
- التواصل مع الهيئة السعودية للحياة الفطرية لتأسيس كرسي للتنمية المستدامة للحياة الفطرية وتحت إشراف كلية إدارة الأعمال بحوطة بني تميم.
- تنفيذ دراسة إسهامات جامعة سلمان بن عبد العزيز في التنمية الاقتصادية المحلية في محافظات جنوب الرياض
- التواصل مع البنك السعودي للتسليف والادخار وكذلك معهد ريادة لعرض تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لمواطني المحافظة.
- الحاجة إلى اكتمال هيكلية الكليات الجامعية في المحافظة بالإضافة إلى فتح مراكز البحث ومراكز الأعمال بشكل معتمد وتوفير الدعم اللازم.

٥: محافظة وادي الدواسر

- تطبيق نظام السعودة كاملة في التوظيف في وظائف الصيانة و الأمن و السلامة
- أسهم افتتاح الجامعة لكليات لها في وادي الدواسر في توفير الأموال ومصاريف سفر أبناء المحافظة للدراسة في المدن حيث أن هذه الأموال له إسهام كبير في التنمية الاقتصادية المحلية
- تطورت النهضة العمرانية والتجارية و الاقتصادية و الثقافية حيث يأتي بعض الزوار من منسوبي الجامعة طلابا و موظفين و أعضاء هيئة التدريس و هذا يحسب لصالح الجامعة من إسهامات.
- إن وجود الجامعة في المحافظة طور في الموارد البشرية المحلية , حيث شجعت الطلاب على مواصلة الدراسة , مما يزيد في كفاءة الكوادر الوطنية.
- التواصل مع رجال الأعمال.
- التواصل مع جهات التمويل و الدعم المالي كبنك التسليف و الادخار و صندوق المئوية
- تم إنشاء وحدة خدمة المجتمع في الكلية الذي يقوم بعدد من الدورات التدريبية في مجال الحاسب و اللغة الانجليزية , مما يطور و يؤهل الشباب للفرص الوظيفية و يقلل من البطالة في المحافظة.

ثانيا: المساهمات المأمولة للجامعة في التنمية الاقتصادية المحلية

لقد كانت المحاور المقترحة ١١ محورا بالإضافة إلى ٤ محاور جديدة تم اقتراحها من قبل المشاركين. كما قسم المشاركون المحاور الخاصة بالمساهمات المأمولة للجامعة في التنمية الاقتصادية المحلية إلى قسمين هما: البعد الاستراتيجي والبعد الأساسي. يقصد بالبعد الاستراتيجي تلك العناصر الاقتصادية ذات البعد الشمولي والتي تتطلب خطط وبعد زمني مناسب لتنفيذها. وقد عرضت حسب الأولوية التي رتبها المشاركون في ورشة العمل الخاصة حسب ما يلي:

١- في مجال إجراء البحوث في التنمية الاقتصادية: تعد البحوث في مجال التنمية الاقتصادية المحلية من أهم عناصر التنمية والتي يتطلع المواطنون في محافظات جنوب الرياض أن تساهم بها جامعة سلمان بن عبد العزيز. وقد حظي هذا العنصر بالأولوية كعنصر استراتيجي من بين العناصر الأخرى. ويدخل من ضمن هذه البحوث دراسات الجدوى والدراسات الاستثمارية وتحديد الفرص الاستثمارية ودراسات الأساليب التوعوية والتثقيفية المناسبة للاستثمار وترشيد الاستهلاك. ومن البحوث والدراسات المناسبة تبني كليات الجامعة وخاصة كليات إدارة الأعمال وأقسامها المتاحة في حوطة بني تميم والخرج و الأفلاج والسليل أن تتبنى مشروعات بحثية لدراسات الفاقد الاقتصادي في تجارة التجزئة والجملة و دراسة سلسلة التموين والنقل التجاري وبيان أفضل الأساليب للنقل والتوزيع لضمان الجودة وتخفيف التكلفة على المستهلك.

٢- في مجال التدريب والتعليم لرجال الأعمال وإعداد رجال الأعمال من الشباب يتطلع المواطنون ممثلين برجال الأعمال والمسؤولين في محافظات جنوب الرياض بأن تسهم الجامعة في مجالات تدريب رجال الأعمال وخاصة من الشباب ليستطيعوا ممارسة الأعمال التجارية والصناعية والزراعية والخدمية. ويتم ذلك بفتح الدورات التدريبية القصيرة والمتوسطة والطويلة من خلال مركز خدمة المجتمع في الجامعة وينفذ في الكليات الجامعية المنتشرة في المحافظات. وقد يكون من المناسب أن تقام مراكز تدريب تابعة للكليات في المراكز التي ليس بها كليات لتقديم التدريب المناسب للجنسين كل حسب ما يلائمه من برامج تدريبية.

٣- في مجال تخطيط المشروعات الاقتصادية والانتاجية: يعتمد مجال التخطيط للمشروعات الاقتصادية والإنتاجية على البحوث والدراسات كبعد استراتيجي. وقد أعطي من حيث الأهمية الدرجة الثالثة من بين بقية العناصر الاستراتيجية . ويعني ذلك أن يتولى المتخصصون في الجامعة كل في محافظته تقديم دراسات جدوى لمشروعات اقتصادية وإنتاجية تتاح لرجال الأعمال في المحافظات على أن يتم التعاون بين فروع الغرف التجارية في المحافظات وكليات الجامعة. وسيكون من شأن ذلك تهيئة الفرصة لرجال الأعمال أن يشاركوا في مجال التنمية الاقتصادية المحلية وفقا للأولويات الاستراتيجية للمحافظات. وبهذا ستتمكن المحافظات مجتمعة أو منفردة أن تقدم منتجات اقتصادية نوعية تتناسب مع ظروف كل محافظة وتوفر مصادر الإنتاج ووجود فرص التسويق المناسبة محليا وخارجيا (خارج المحافظات).

٤- نحو بيان الفرص الاستثمارية المتاحة في المحافظات وإدارة عمليات التمويل: يتطلب هذا المحور الاستراتيجي التواصل مع الجهات التمويلية كصناديق الإقراض الوطنية من جهة ومع المواطنين في المحافظات لتعريفهم بنوعية ومستوى الفرص الاستثمارية المناسبة. ومن ثم تقوم الكليات الجامعية بتأسيس محاضن اقتصادية يتم من خلالها تنفيذ عمليات التمويل للأفراد والمؤسسات. وهذا الإجراء يساعد على تقديم المشورة للمقترضين لكي لا يكونوا هدفا للتمويل الاستهلاكي والذي يضع الناس تحت المديونيات العسيرة والتي وقع فيها الكثير من المواطنين. فهذه المحاضن تحقق هدفين هما؛ التعريف والتوعية بأشكال الاقتراض وكذلك بإدارة عمليات التمويل وفقا للأسس الاقتصادية مع التحقق من السلامة الشرعية لعمليات التمويل.

٥- تدريب الكفاءات الإدارية و القيادية: وبشكل غير مباشر فإن تدريب الكوادر الإدارية والقيادية في المجتمعات المحلية يقدم دعما للتنمية الاقتصادية المحلية. فالجودة في العمل الإداري تدعم الإنتاج الاقتصادي والتنموي الجيد. ويتحقق بذلك هدف التنمية الاقتصادية المحلية المرغوبة.

٦- الحماية من تراكم الديون وعلاجها: وكنتيجة مباشرة للممارسات التمويلية الخاطئة والاقتراض الاستهلاكي فقد نمت المديونيات لدى المواطنين بشكل كبير. وقد عجز الكثيرون عن السداد لزيادة المديونية بشكل كبير عن مستوى الدخل. أو للخسائر التي مني بها كثير من المواطنين نتيجة لمضاربات الأسهم الكبيرة والتي خلفت العديد من العالقين في الديون دون وسيلة متاحة لتخليصهم منها. ومن هنا فيتطلع المواطنون في محافظات جنوب الرياض أن تضطلع الجامعة ممثلة في كلياتها المنتشرة في المحافظات أن تساهم بدور تعوي أولا للوقاية من تراكم الديون وحماية المواطنين منها ومن ثم العمل على حل مشكلات من تورط في المديونيات بوضع برامج اقتصادية وإصلاحية (العدالة التصالحية) للتوفيق بين المتداينين لحل مشكلاتهم. وهذا يدعو إلى تأسيس جمعيات مرتبطة بالكليات الجامعية لحصر وترتيب ومناقشة وإصلاح ذات البين فيما يتعلق بالمديونيات المتعثرة السداد.

وفي البعد الأساسي، ويقصد به ما يتعلق بالمطالب الملحة والآنية والتي يأمل مواطنو المحافظات أن تبدأ فيها الجامعة بشكل مباشر وسريع لتوفر متطلباتها في الجامعة. وهي فيما يلي:

المحور الأول: بناء اقتصاديات المعرفة، كالتدريب وتسويق المبتكرات والتأهيل ودعم الإبداعات المحلية		
م	العنـصـر	الوزن
١	التوعية بشأن الاقتصاد المعرفي عن طريق المنشورات و مراكز التوعية	١٠
٢	دعم الأبحاث الخاصة باقتصاديات المعرفة و المساهمة فيها عن طريق إنشاء مراكز للبحوث	١٠
٣	إقامة المعارض العلمية الخاصة بالاقتصاد المعرفي في الجامعات	٩
٤	استحداث أقسام أكاديمية في مجال الاقتصاد المعرفي	٩
٥	تنظيم اللقاءات و المنتديات السنوية التي تعني باقتصاديات المعرفة	٨
٦	إنشاء حاضنات للمبتكرات في مجال اقتصاديات المعرفة	٧
٧	إقامة مراكز تدريبية تسهم في نشر الاقتصاد المعرفي	٦
٨	تنظيم اجتماعات مع رجال الأعمال البارزين لنقل خبراتهم للأجيال	٥
٩	سن قوانين لردع احتقار بعض الأعمال الوضيعة	٤
١٠	دعم المشاريع بالأفكار العلمية في مجال اقتصاديات المعرفة	٣
١١	تحفيز أعضاء هيئة التدريس الذين يقدمون خدمات استشارية و معرفية للمجتمع	٢
١٢	تقليص البرامج الأكاديمية التي لا تخدم سوق العمل	١

فوفقا للمنهج المتبع في ورشة العمل الخاصة تم تقديم عدد من المقترحات لمشروعات اقتصادية في اقتصاديات المعرفة. ومن ثم قام المشاركون بترتيبها حسب الأولوية والأهمية بالاتفاق بينهم. ولزم الأمر مناقشة هذه الأفكار حتى الوصول إلى اتفاق بين كافة المشاركين من حيث ترتيب الأهمية. وحصلت التوعية بشأن الاقتصاد المعرفي أولوية أنواع وعناصر الاقتصاد المرصودة وحصل ذلك على ١٠ درجات واشترك هذا العنصر مع دعم الأبحاث.

المحور الثاني: في مجال التعريف والإشراف والتنفيذ للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة		
م	العنـصـر	الوزن
١	القيام بالتعريف بأهمية و أنواع المشروعات التي يمكن تنفيذها	١٠
٢	تنفيذ دورات تدريبية في مجال المهارات تنمية المهارات لإدارة المشاريع	٩
٣	التواصل مع الجهات الداعمة للمشروعات الصغيرة و المتوسطة و الكبيرة مثل بنك التسليف و معهد ريادة و صندوق المئوية و الغرفة التجارية	٨
٤	عقد شراكات مع مؤسسات المجتمع المدني كالإسكانات التنموية و الجمعيات الخيرية	٧
٥	وضع شروط و معايير مقننة وواضحة للمشروعات الداعمة	٦
٦	إعداد دراسات الاحتياجات و الجدوى الاقتصادية للمشروعات	٥
٧	الرصد و الإشراف و التقويم و المتابعة للمشروعات الصغيرة و المتوسطة	٤
٨	استقطاب رجال الأعمال من الشباب و معرفة ما لديهم من أفكار و مشروعات	٣
٩	إقامة المعارض و الملتقيات الاقتصادية	٢

وقد سارت المناقشات والترتيب من حيث الأهمية وفقا للمنهج المتبع في المحور الأول. واتبع ذات الأسلوب في بقية المحاور التالية.

المحور الثالث: في مجال الربط بين الجهات الاستثمارية ورجال الأعمال و الجمعيات المحلية		
م	العنـصـر	الوزن
١	تقديم الاستشارات و الخطط الاستثمارية لرجال الأعمال	١٠
٢	توعية رجال الأعمال من خلال تنظيم المنتديات و الاجتماعات الدورية عن فرص الاستثمار و تناقل الخبرات	٩
٣	تقديم مرافق الجامعة لتنظيم اللقاءات	٨
٤	طرح المشروعات الحكومية كمرحلة أولية على مؤسسات المحافظة بدءا بالجامعة	٧
٥	إنشاء هيئة متخصصة لإعداد دراسات في هذا الشأن	٦

المحور الرابع: في مجال التنمية الصناعية، بما تشمله من استشارات صناعية ودراسات جدوى والمساهمة في توطين وتأسيس الصناعات المختلفة		
م	العنـصـر	الوزن
١	إعداد الدراسات و الأبحاث لحصر أنوع الصناعات و كيفية استغلالها و بحث تطوير الصناعات القائمة حاليا و رفع الأبحاث لهيئة المدن الصناعية لتسهيل إنشاء المدن الصناعية	١٠
٢	التعريف بمجال التنمية الصناعية و الفرص الخاصة بها من خلال التوعية و الدراسات و إنشاء برامج أكاديمية خاصة بها	٩
٣	تقديم الخدمات الاستشارية من قبل أعضاء هيئة التدريس للمصانع	٨
٤	التنسيق مع المصانع لدعم المجتمع المحلي و تدريب الطلاب	٧
٥	مساعدة الشباب في دراساتهم الصناعية و محاولة إيجاد معامل إنتاج صغيرة لهم	٦
٦	احتضان المصانع لمبتكرات الجامعة العلمية الصناعية و تحفيزهم بالجوائز	٥
٧	تحويل الخطط التنموية إلى برامج مقترحة	٤
٨	الرقابة على المنتجات الصناعية لضمان الجودة بحيث يكون دور الجامعة إشرافي	٣

المحور الخامس: في مجال التنمية التجارية والخدمية، وتشمل الاستشارات التجارية والتسويقية والأمن التجاري وغيرها		
م	العنـصـر	الوزن
١	توثيق العلاقة بين الغرف التجارية و الجامعة من حيث الاستعانة بخبرات أعضاء هيئة التدريس و من حيث المرافق و من حيث دعم الطلاب	١٠
٢	إجراء دراسات عن النشاط التجاري بالمحافظات و كيفية تطويره و الحث على احتضان المشاريع الصغيرة	٩
٣	أن تقوم الجامعة باستقطاب التجار و التنسيق معهم للنهوض بالعمل التجاري و مناقشة الاحتياج التجاري و نشر ثقافة العمل التجاري بدلا عن الحكومي لدى الشباب	٨
٤	التوعية بأولويات الاستهلاك و الرقابة و المتابعة على السلع و أسعارها و تطوير مفهوم التسويق لدى التجار	٧
٥	التعريف بمنتجات المحافظة عن طريق إقامة المعارض و الملتقيات تحت مظلة الجامعة	٦
٦	سن عقوبات لمن يروج للسلع المغشوشة	٥

المحور السادس: في مجال التنمية الزراعية والبيئية، وتشمل نواحي الاستشارات والاستثمارات الزراعية والبيئية		
م	العنـصـر	الوزن
١	إجراء الأبحاث الزراعية و البيئية و عقد الورش و تكوين العلاقات بين فروع وزارة الزراعة و البنوك الزراعية للتعريف بكيفية الاستثمار و الترشيد في الجوانب الزراعية الاقتصادية و تحفيز المزارعين بالجوائز	١٠
٢	ترتيب الأولويات من جهة الدعم للمحاصيل الزراعية التي يحتجها المجتمع عن طريق دعم المزارعين	٩
٣	الاهتمام بالأماكن التراثية و الحياة الفطرية و حصرها و توظيف العملية السياحية لها	٨

المحور السابع: التنمية الخدمية المقدمة للجهات الحكومية		
م	العنـصـر	الوزن
١	دعوة الشركات الكبرى و المراكز الخدمية من المدن على المحافظات لإمكان الاستفادة منها	١٠
٢	إسهام الجامعة من خلال كوادرها الأكاديمية في إعداد الخطط الاستراتيجية و الاستشارات العلمية و إقامة ورش عمل لدعم المشاريع الحكومية	٩
٣	احتضان الجامعة لبعض المشاريع الحكومية و التنسيق معهم الجهات الحكومية لمعرفة احتياجاتهم من المشاريع الخدمية	٨
٤	توظيف التقنية في المؤسسات الحكومية بالمحافظات	٧

ثالثا: اتساق الواقع والمأمول مع الأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم العالي

يعتمد تقدم كل أمة على مدى ما تحققه من بناء وتطوير لمواردها البشرية ، ويمثل التعليم العالي أحد أهم وسائل إعداد الموارد البشرية وهو ما يمثل استثماراً استراتيجياً لكل بلد، ومن خلال برامج التعليم العالي ، تتمكن كل أمة من سد احتياجاتها من القوى العالمة والأيدي الماهرة التي يتطلبها سوق العمل والاحتياجات التنموية الوطنية. ويشهد التعليم العالي في جميع أنحاء العالم كثيراً من التغييرات والتحولات والتحديات التي تقتضيها التطورات التقنية والمعلوماتية والحضارية المعاصرة.

ويتمثل التحدي الحقيقي اليوم لمؤسسات التعليم العالي الجامعي في تطوير اقتصاديات المعرفة والتي تمثل "الاقتصاد المبني بشكل مباشر على إنتاج ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات في الأنشطة الإنتاجية والخدمية المختلفة " . ولتحقيق ذلك ، سعت وزارة التعليم العالي إلى توجيه منظومة التعليم العالي السعودية لعقد شراكات حقيقية مع قطاع العمل ، بحيث تكون الجامعات مراكز بحثية لإنتاج المعرفة وذلك بتطوير البرامج وأساليب تقديمها لتزويد طالب اليوم بالمعرفة والمهارات اللازمة التي تمكنه من الدخول في سوق العمل المعتمد على اقتصاديات المعرفة.

وفي المملكة العربية السعودية ، تحققت للتعليم العالي قفزات نوعية وكمية استرعت انتباه المهتمين بشؤون التعليم العالي في مختلف دول العالم. وأدخلت وزارة التعليم العالي تغييرات جذرية للوصول إلى هيكلة جديدة للجامعات في بلادنا الغالية بحيث تتناسب مع توجهات سوق العمل السعودي والعالمي ، عبر مجموعة من البرامج والإجراءات ، والخطط القصيرة، والمتوسطة والطويلة المدى لتشمل عدداً من المحاور، أبرزها سبعة محاور هي : القبول والاستيعاب، المواءمة، الجودة ، التمويل ، البحث العلمي ، الابتعاث ، وأخيراً التخطيط الاستراتيجي.

وقد انطلقت الوزارة والجامعات في التعامل مع قضية الجودة من بعدين مهمين ، أولهما رفع الكفاءة الداخلية للجامعات عن طريق ضمان جودة مدخلات التعليم الجامعي ، وهو ما تم لتحقيقه إنشاء المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي عام ١٤٢١هـ . وثانيهما رفع الكفاءة الخارجية بالجامعات عن طريق ضبط المخرجات والتحقق من جودتها ، وتحقيق الاعتماد الأكاديمي والمؤسسي للجامعات . وتم لتحقيق ذلك إنشاء الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي عام ١٤٢٤هـ لتكون الجهة المسؤولة عن شؤون الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي فوق الثانوي.

وفي إطار دعم جهود الجامعات ومؤسسات التعليم العالي للوصول ببرامجها إلى مستويات متقدمة ، اتخذت الوزارة عدداً من المبادرات النوعية التي ترمي إلى رفع مستوى الجودة في الجامعات وتمثل ذلك في ثلاثة مشروعات رئيسة . أولها مشروع تنمية الإبداع والتميز لأعضاء هيئة التدريس، وثانيها دعم إنشاء مراكز للتميز العلمي والبحثي في الجامعات. إضافة إلى ما هو معتمد لها في ميزانياتها. أما المشروع الثالث فهو الإسهام مع الجامعات في دعم الجمعيات العلمية.

ولتنويع مصادر المعرفة في إعداد الموارد البشرية، جاء برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي . فقد خصصت الدولة أكثر من سبعة مليارات ريال للابتعاث للجامعات المرموقة في عدد من الدول المتقدمة على مدى خمس سنوات. ولأن البحث العلمي مكمل للنشاط التعليمي ورافد مهم له في الجامعات بصفته ركيزة التطوير والتقدم في كل مجالات العلوم ، ولكونه وسيلة ترسيخ مفاهيم اقتصاد المعرفة المثلى ، فقد سعت الوزارة لتعزيز دور الجامعات في خدمة البحث العلمي من خلال تطوير مراكز البحث العلمي فيها. ومن أنماط التطوير الحدائق العلمية وحدائق التقنية وحاضناتها ، ومنها وادي الظهران للتقنية بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن ومشروع كسب بجامعة الملك سعود ومشروع الحديقة العلمية المتطورة بجامعة الملك عبد العزيز.

وللاستمرار في تطوير منظومة التعليم العالي السعودي ، فقد شرعت الوزارة في إعداد خطة إستراتيجية مستقبلية للتعليم الجامعي للخمس والعشرين سنة القادمة، وهو المشروع الذي اتخذ اسم (مشروع آفاق). لقد عكست هذه التطورات الكبيرة للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية الرعاية الكريمة والاهتمام الكبير من لدن خادم الحرمين الشريفين والحكومة السعودية (العنقري، ١٤٢٨).

ويستخلص من مقدمة معالي وزير التعليم العالي الأهداف الاستراتيجية الخاصة بالتنمية الاقتصادية.
وقد عكف الباحثون على دراسة هذه الأهداف الاستراتيجية باستعمال منهج الرأي المستقل لكل باحث على حدة ومن ثم عرض الآراء والموازنة فيما بينها. وقد أعطي الهدف الاستراتيجي الذي يحظى بالأغلب في الترتيب درجة ١٠ من ١٠ حتى العنصر العاشر فقد حصل على درجة واحدة. وعندما زادت الأهداف المشتقة عن ١٠ أهداف تمت معاملة الأهداف الأولى مجتمعة في ترتيب واحد. وفيما يلي درجات الأهمية لكل هدف استراتيجي:

م	الهدف الاستراتيجي	الوزن الترتيبي
١	تطوير الموارد البشرية الوطنية.	١٠
٢	تطوير اقتصاديات المعرفة من حيث إنتاج واستخدام و نشر المعرفة.	١٠
٣	نشر واستخدام المعلومات في الأنشطة الإنتاجية.	٩
٤	نشر واستخدام المعلومات في الأنشطة الخدمية.	٩
٥	إقامة شراكات حقيقية مع قطاع الأعمال.	٨
٦	تكون الجامعات مراكز بحثية لإنتاج المعرفة.	٨
٧	الدخول إلى سوق العمل و التوافق مع توجهات سوق العمل السعودي والعالمي.	٧
٨	بناء الخطط القصيرة، والمتوسطة والطويلة المدى من حيث: القبول والاستيعاب، المواءمة، الجودة ، التمويل ، البحث العلمي ، الابتعاث ، التخطيط الاستراتيجي.	٦
٩	مشروع تنمية الإبداع والتميز لأعضاء هيئة التدريس.	٥
١٠	دعم إنشاء مراكز للتميز العلمي والبحثي في الجامعات.	٤
١١	إسهام الجامعات في دعم الجمعيات العلمية.	٣
١٢	الابتعاث الخارجي.	٢
١٣	تطوير الحدائق العلمية وحدائق التقنية وحاضناتها.	١

رابعا: الاتساق الترتيبي للأهداف الاستراتيجية مع التطلعات التنموية

المحور الأول: بناء اقتصاديات المعرفة، كالتدريب وتسويق المبتكرات والتأهيل ودعم الإبداعات المحلية					
عناصر التنمية الاقتصادية			الأهداف الاستراتيجية للوزارة		الوزن الترتيبي العام
م	العنـصـر	الوزن	الهدف	الوزن	
١	التوعية بشأن الاقتصاد المعرفي عن طريق المنشورات و مراكز التوعية	١٠	– تطوير اقتصاديات المعرفة من حيث إنتاج واستخدام و نشر المعرفة.	١٠	١٠٠
٢	دعم الأبحاث الخاصة باقتصاديات المعرفة و المساهمة فيها عن طريق إنشاء مراكز للبحوث	١٠	– تطوير اقتصاديات المعرفة من حيث إنتاج واستخدام و نشر المعرفة. – تكون الجامعات مراكز بحثية لإنتاج المعرفة.	١٠ ٨	٩٠
٣	إقامة المعارض العلمية الخاصة بالاقتصاد المعرفي في الجامعات	٩	– تطوير اقتصاديات المعرفة من حيث إنتاج واستخدام و نشر المعرفة.	١٠	٩٠
٤	استحداث أقسام أكاديمية في مجال الاقتصاد المعرفي	٩	– تطوير الموارد البشرية الوطنية. – الدخول إلى سوق العمل و التوافق مع توجهات سوق العمل السعودي والعالمي.	١٠ ٧	٧٦.٥
٥	تنظيم اللقاءات و المنتديات السنوية التي تعني باقتصاديات المعرفة	٨	تطوير اقتصاديات المعرفة من حيث إنتاج واستخدام و نشر المعرفة.	١٠	٨٠
٦	إنشاء حاضنات للمبتكرات في مجال اقتصاديات المعرفة	٧	تطوير الحدائق العلمية وحدائق التقنية وحاضناتها.	١	٧
٧	إقامة مراكز تدريبية تسهم في نشر الاقتصاد المعرفي	٦	تطوير اقتصاديات المعرفة من حيث إنتاج واستخدام و نشر المعرفة.	١٠	٦٠
٨	تنظيم اجتماعات مع رجال الأعمال البارزين لنقل خبراتهم للأجيال	٥	إقامة شراكات حقيقية مع قطاع الأعمال	٨	٤٠
٩	سن قوانين لردع احتقار بعض الأعمال الوضيعة	٤	– الدخول إلى سوق العمل و التوافق مع توجهات سوق العمل السعودي والعالمي. – تطوير الموارد البشرية	٧ ١٠	٣٤

			الوطنية		
١٠	دعم المشاريع بالأفكار العلمية في مجال اقتصاديات المعرفة	٣	– دعم إنشاء مراكز للتميز العلمي والبحثي في الجامعات. – الإسهام الجامعات في دعم الجمعيات العلمية	٤ ٣	١٠.٥
١١	تحفيز أعضاء هيئة التدريس الذين يقدمون خدمات استشارية و معرفية للمجتمع	٢	مشروع تنمية الإبداع والتميز لأعضاء هيئة التدريس.	٥	١٠
١٢	تقليص البرامج الأكاديمية التي لا تخدم سوق العمل	١	الدخول إلى سوق العمل و التوافق مع توجهات سوق العمل السعودي والعالمي.	٧	٧
	الإجمالي	٦.١٧			٤٦.٥٤

المحور الثاني: في مجال التعريف والإشراف والتنفيذ للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة؟					
عناصر التنمية الاقتصادية			الأهداف الاستراتيجية للوزارة		الوزن الترتيبي العام
م	العنـصـر	الوزن	الهدف	الوزن	
١	القيام بالتعريف بأهمية و أنواع المشروعات التي يمكن تنفيذها	١٠	– تطوير اقتصاديات المعرفة من حيث إنتاج واستخدام و نشر المعرفة.	١٠	١٠٠
٢	تنفيذ دورات تدريبية في مجال المهارات تنمية المهارات لإدارة المشاريع	٩	– تطوير الموارد البشرية الوطنية.	١٠	٩٠
٣	التواصل مع الجهات الداعمة للمشروعات الصغيرة و المتوسطة و الكبيرة مثل بنك التسليف و معهد ريادة و صندوق المئوية و الغرفة التجارية	٨	إقامة شراكات حقيقية مع قطاع الأعمال	٨	٦٤
٤	عقد شراكات مع مؤسسات المجتمع المدني كالاسكانات التنموية و الجمعيات الخيرية	٧	إقامة شراكات حقيقية مع قطاع الأعمال.	٨	٥٦
٥	وضع شروط و معايير مقننة وواضحة للمشروعات الداعمة	٦	– الدخول إلى سوق العمل و التوافق مع توجهات	٧	٣٩

			سوق العمل السعودي والعالمي. – بناء الخطط القصيرة، والمتوسطة والطويلة المدى من حيث: القبول والاستيعاب، المواءمة، الجودة ، التمويل ، البحث العلمي ، الابتعاث ، التخطيط الاستراتيجي.	٦	
٦	إعداد دراسات الاحتياجات و الجدوى الاقتصادية للمشروعات	٥	• نشر واستخدام المعلومات في الأنشطة الخدمية. • تكون الجامعات مراكز بحثية لإنتاج المعرفة	٩ ٨	٤٢.٥
٧	الرصد و الإشراف و التقويم و المتابعة للمشروعات الصغيرة و المتوسطة	٤	• إقامة شراكات حقيقية مع قطاع الأعمال • بناء الخطط القصيرة، والمتوسطة والطويلة المدى من حيث: القبول والاستيعاب، المواءمة، الجودة ، التمويل ، البحث العلمي ، الابتعاث، التخطيط الاستراتيجي.	8 6	٢٨
٨	استقطاب رجال الأعمال من الشباب و معرفة ما لديهم من أفكار و مشروعات	٣	إقامة شراكات حقيقية مع قطاع الأعمال	٨	٢٤
٩	إقامة المعارض و الملتقيات الاقتصادية	٢	تطوير اقتصاديات المعرفة من حيث إنتاج واستخدام و نشر المعرفة	١٠	٢٠
	الإجمالي	٦			٥١.٥

المحور الثالث: في مجال الربط بين الجهات الاستثمارية ورجال الأعمال و الجمعيات المحلية					
عناصر التنمية الاقتصادية			الأهداف الاستراتيجية للوزارة		الوزن الترتيبي العام
م	العنصر	الوزن	الهدف	الوزن	
١	تقديم الاستشارات و الخطط الاستثمارية		• إقامة شراكات حقيقية مع	٨	٧٠

	لرجال الأعمال		قطاع الأعمال • بناء الخطط القصيرة، والمتوسطة والطويلة المدى من حيث: القبول والاستيعاب، المواءمة، الجودة ، التمويل ، البحث العلمي ، الابتعاث ، التخطيط الاستراتيجي	٦	
٢	توعية رجال الأعمال من خلال تنظيم المنتديات و الاجتماعات الدورية عن فرص الاستثمار و تناقل الخبرات	٩	• إقامة شراكات حقيقية مع قطاع الأعمال • الدخول إلى سوق العمل و التوافق مع توجهات سوق العمل السعودي والعالمي	٨ ٧	٦٧.٥
٣	تقديم مرافق الجامعة لتنظيم اللقاءات	٨	• نشر واستخدام المعلومات في الأنشطة الخدمية • إقامة شراكات حقيقية مع قطاع الأعمال	٩ ٨	٦
٤	طرح المشروعات الحكومية كمرحلة أولية على مؤسسات المحافظة بدءا بالجامعة	٧	• إقامة شراكات حقيقية مع قطاع الأعمال. • الدخول إلى سوق العمل و التوافق مع توجهات سوق العمل السعودي والعالمي.	٨ ٧	٥٢.٥
٥	إنشاء هيئة متخصصة لإعداد دراسات في هذا الشأن	٦	نشر واستخدام المعلومات في الأنشطة الخدمية	٩	٥٤
	الإجمالي	٨			٤١.٦٧

المحور الرابع: في مجال التنمية الصناعية، بما تشمله من استشارات صناعية ودراسات جدوى والمساهمة في توطين وتأسيس الصناعات المختلفة					
عناصر التنمية الاقتصادية			الأهداف الاستراتيجية للوزارة		الوزن الترتيبي العام
م	العنصر		الهدف	الوزن	

		الوزن			
١	إعداد الدراسات و الأبحاث لحصر أنوع الصناعات و كيفية استغلالها و بحث تطوير الصناعات القائمة حاليا و رفع الأبحاث لهيئة المدن الصناعية لتسهيل إنشاء المدن الصناعية	١٠	• نشر واستخدام المعلومات في الأنشطة الإنتاجية • نشر واستخدام المعلومات في الأنشطة الخدمية • الدخول إلى سوق العمل و التوافق مع توجهات سوق العمل السعودي والعالمي.	9 9 7	٨٣.٣٣
٢	التعريف بمجال التنمية الصناعية و الفرص الخاصة بها من خلال التوعية و الدراسات و إنشاء برامج أكاديمية خاصة بها	٩	• تطوير الموارد البشرية الوطنية • نشر واستخدام المعلومات في الأنشطة الإنتاجية • نشر واستخدام المعلومات في الأنشطة الخدمية	١٠ ٩ ٩	٨٤
٣	تقديم الخدمات الاستشارية من قبل أعضاء هيئة التدريس للمصانع	٨	– نشر واستخدام المعلومات في الأنشطة الإنتاجية – تنمية الإبداع والتميز لأعضاء هيئة التدريس – إقامة شراكات حقيقية مع قطاع الأعمال	٩ ٥ ٨	٦٢
٤	التنسيق مع المصانع لدعم المجتمع المحلي و تدريب الطلاب	٧	• تطوير الموارد البشرية الوطنية • الدخول إلى سوق العمل و التوافق مع توجهات سوق العمل السعودي والعالمي. • إقامة شراكات حقيقية مع قطاع الأعمال.	10 7 ٨	٥٨.٣٣
٥	مساعدة الشباب في دراساتهم الصناعية و محاولة إيجاد معامل إنتاج صغيرة لهم	٦	• تطوير الموارد البشرية الوطنية • إقامة شراكات حقيقية مع قطاع الأعمال	١٠ ٨	٥٤
٦	احتضان المصانع لمبتكرات الجامعة العلمية الصناعية و تحفيزهم بالجوائز	٥	• دعم إنشاء مراكز للتميز العلمي والبحثي في الجامعات • تطوير الحدائق العلمية	٤	١٢.٥

			وحدائق التقنية وحاضناتها.	١	
٧	تحويل الخطط التنموية إلى برامج مقترحة	٤	• إقامة شراكات حقيقية مع قطاع الأعمال • بناء الخطط القصيرة، والمتوسطة والطويلة المدى من حيث: القبول والاستيعاب، المواءمة، الجودة ، التمويل ، البحث العلمي ، الابتعاث ، التخطيط الاستراتيجي.	8 6	٢٨
٨	الرقابة على المنتجات الصناعية لضمان الجودة بحيث يكون دور الجامعة اشرافي	٣	• إقامة شراكات حقيقية مع قطاع الأعمال • بناء الخطط القصيرة، والمتوسطة والطويلة المدى من حيث: القبول والاستيعاب، المواءمة، الجودة ، التمويل ، البحث العلمي ، الابتعاث ، التخطيط الاستراتيجي	٨ ٦	٢١
	الإجمالي	٦.٥			٤٤.٨

□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□

المحور الخامس: في مجال التنمية التجارية والخدمية، وتشمل الاستشارات التجارية والتسويقية والأمن التجاري وغيرها					
عناصر التنمية الاقتصادية			الأهداف الاستراتيجية للوزارة		الوزن الترتيبي العام
م	العنصر	الوزن	الهدف	الوزن	
١	توثيق العلاقة بين الغرف التجارية و الجامعة من حيث الاستعانة بخبرات أعضاء هيئة التدريس و من حيث المرافق و من حيث دعم الطلاب	١٠	• إقامة شراكات حقيقية مع قطاع الأعمال • الدخول إلى سوق العمل و التوافق مع توجهات سوق العمل السعودي والعالمي.	٨ 7	٧٥
٢	إجراء دراسات عن النشاط التجاري بالمحافظات و كيفية تطويره و الحث على احتضان المشاريع الصغيرة	٩	• تطوير الموارد البشرية الوطنية • الدخول إلى سوق العمل و التوافق مع توجهات سوق العمل السعودي والعالمي.	١٠ ٧	٧٦.٥
٣	أن تقوم الجامعة باستقطاب التجار و التنسيق معهم للنهوض بالعمل التجاري و مناقشة الاحتياج التجاري و نشر ثقافة العمل التجاري بدلا عن الحكومي لدى الشباب	٨	نشر واستخدام المعلومات في الأنشطة الخدمية نشر واستخدام المعلومات في الأنشطة الإنتاجية إقامة شراكات حقيقية مع قطاع الأعمال	٩ ٩ ٨	٦٩.٣٣
٤	التوعية بأولويات الاستهلاك و الرقابة و المتابعة على السلع و أسعارها و تطوير مفهوم التسويق لدى التجار	٧	• تطوير الموارد البشرية الوطنية • الدخول إلى سوق العمل و التوافق مع توجهات سوق العمل السعودي والعالمي. • إقامة شراكات حقيقية مع قطاع الأعمال. • بناء الخطط القصيرة، والمتوسطة والطويلة المدى من حيث: القبول والاستيعاب، المواءمة، الجودة ، التمويل ، البحث العلمي ، الابتعاث ، التخطيط الاستراتيجي.	10 7 ٨ ٦	٥٤.٢٥
٥	التعريف بمنتجات المحافظة عن طريق إقامة المعارض و الملتقيات تحت مظلة الجامعة	٦	تطوير اقتصاديات المعرفة من حيث إنتاج واستخدام و نشر المعرفة.	١٠	٦٠
٦	سن عقوبات لمن يروج للسلع	٥	• الدخول إلى سوق العمل و	٧	٣٥

	المغشوشة		التوافق مع توجهات سوق العمل السعودي والعالمي.		
	الإجمالي	٧.٥			٦١.٦٨

المحور السادس: في مجال التنمية الزراعية والبيئية، وتشمل نواحي الاستشارات والاستثمارات الزراعية والبيئية					
عناصر التنمية الاقتصادية			الأهداف الاستراتيجية للوزارة		الوزن الترتيبي العام
م	العنصر	الوزن	الهدف	الوزن	
١	إجراء الأبحاث الزراعية و البيئية و عقد الورش و تكوين العلاقات بين فروع وزارة الزراعة و البنوك الزراعية للتعريف بكيفية الاستثمار و الترشيد في الجوانب الزراعية الاقتصادية و تحفيز المزارعين بالجوائز	١٠	• تطوير اقتصاديات المعرفة من حيث إنتاج واستخدام و نشر المعرفة • إقامة شراكات حقيقية مع قطاع الأعمال • تكون الجامعات مراكز بحثية لإنتاج المعرفة	١٠ ٨ ٨	٧٥
٢	ترتيب الأولويات من جهة الدعم للمحاصيل الزراعية التي يحتجها المجتمع عن طريق دعم المزارعين	٩	• تطوير الموارد البشرية الوطنية • الدخول إلى سوق العمل و التوافق مع توجهات سوق العمل السعودي والعالمي.	١٠ ٧	٧٦.٥
٣	الاهتمام بالأماكن التراثية و الحياة الفطرية و حصرها و توظيف العملية السياحية لها	٨	• إقامة شراكات حقيقية مع قطاع الأعمال • الإسهام الجامعات في دعم الجمعيات العلمية	٨ ٣	٤٤
		٩			٤٨.٨٨

المحور السابع: التنمية الخدمية المقدمة للجهات الحكومية					
عناصر التنمية الاقتصادية			الأهداف الاستراتيجية للوزارة		الوزن الترتيبي العام
م	العنصر	الوزن	الهدف	الوزن	
١	دعوة الشركات الكبرى و المراكز الخدمية من المدن على المحافظات لإمكان الاستفادة منها	١٠	• إقامة شراكات حقيقية مع قطاع الأعمال	٨	٨٠
٢	إسهام الجامعة من خلال كوادرها الأكاديمية في إعداد الخطط الاستراتيجية	٩	• إقامة شراكات حقيقية مع قطاع الأعمال • بناء الخطط القصيرة،	٨	٦٣

	و الاستشارات العلمية و إقامة ورش عمل لدعم المشاريع الحكومية		والمتوسطة والطويلة المدى من حيث: القبول والاستيعاب، المواءمة، الجودة ، التمويل ، البحث العلمي ، الابتعاث ، التخطيط الاستراتيجي.	٦	
٣	احتضان الجامعة لبعض المشاريع الحكومية و التنسيق معهم الجهات الحكومية لمعرفة احتياجاتهم من المشاريع الخدمية	٨	• نشر واستخدام المعلومات في الأنشطة الخدمية • إقامة شراكات حقيقية مع قطاع الأعمال • بناء الخطط القصيرة، والمتوسطة والطويلة المدى من حيث: القبول والاستيعاب، المواءمة، الجودة ، التمويل ، البحث العلمي ، الابتعاث ، التخطيط الاستراتيجي.	٩ ٨ ٦	٦١.٣٣
٤	توظيف التقنية في المؤسسات الحكومية بالمحافظات	٧	• إقامة شراكات حقيقية مع قطاع الأعمال. • تطوير الحدائق العلمية وحدائق التقنية وحاضناتها.	٨ ١	٣١.٥
		٨.٥			٤٧.١٧

	ملخص اتساق محاور التنمية الاقتصادية مع الأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم العالي	متوسط الوزن	متوسط الاتساق
المحور ١	بناء اقتصاديات المعرفة	٦١.٧	٤٦.٥٤
المحور ٢	التعريف والإشراف والتنفيذ للمشروعات	٦٠	٥١.٥
المحور ٣	الربط بين الجهات الاستثمارية ورجال الأعمال و الجمعيات المحلية	٨٠	٤١.٦٧
المحور ٤	التنمية الصناعية	٦٥	٤٤.٨
المحور ٥	التنمية التجارية والخدمية	٧٥	٦١.٦٨
المحور ٦	التنمية الزراعية والبيئية	٩٠	٤٨.٨٨
المحور ٧	التنمية الخدمية المقدمة للجهات الحكومية	٨٥	٤٧.١٧
	المتوسط الكلي	٦٥	٤٩

ويلاحظ بعض الاختلافات بين ترتيب التطلعات وبين ترتيب الاتساق. فالتطلعات تضع التنمية الزراعية والبيئية من أهم العناصر وتليها التنمية الخدمية المقدمة للجهات الحكومية. بينما في الاتساق فقد احتلت التنمية التجارية والخدمية المركز الأول ويليه الإشراف والتنفيذ للمشروعات، وجاءت التنمية الزراعية والبيئية في الترتيب الثالث.

خامسا: معوقات مساهمة الجامعة في التنمية الاقتصادية المحلية

وبسؤال المشاركين في الورشة عن أهم المعوقات فقد كتبوا ما يلي:

- انشغال منسوبي الجامعة بالجانب الأكاديمي في أسوار الجامعة.
- ضعف تواصل الأهلي مع خدمات الجامعة .
- قصور المحتوى الاستشاري إما لمثاليته أو لعدم توفر الدعم اللازم.
- تعيين غير المؤهل في هذا المجال .
- عدم تحديد جهة مسئولة للإشراف على ذلك.
- عدم توفر الكوادر البشرية المدربة للقيام بالمهام .
- عدم توفر الإمكانيات المادية المساعدة.
- عدم تنشيط الجوانب الإعلامية في الجامعة يؤدي إلى عدم المعرفة بالدور المناط بها.
- عدم تفعيل البحوث والدراسات من قبل الجهات ذات العلاقة.
- عدم وضوح مفهوم تنمية المجتمع لدى بعض أعضاء هيئة التدريس .
- عدم وضوح أهداف الجامعة التنموية لدى منسوبي الجامعة والمجتمع.
- ضعف الاعتمادات المالية للأنشطة المجتمعية .
- انشغال عضو هيئة التدريس بالأعمال الأكاديمية دون أن يفيد البحث المجتمعي.
- ضعف الحوافز المادية لأعضاء هيئة التدريس لمن يقدم بحثاً أو دراسة أو مساهمة مجتمعية.
- عدم اكتمال القيادات الإدارية في بعض كليات الجامعة للطلاب والطالبات حيث لا يوجد عميد ولا وكيل لبعض الكليات والاكتفاء بمشرف واحد لها.
- وجود من يعارض دور الجامعة في التنمية الاقتصادية سواء كان من المواطنين أو الموظفين أنفسهم واقصد بذلك المسئولين
- أن الجامعة لا يوجد لديها صلاحيات للمساهمة في بعض المشاريع التنموية .
- أن توصيات الجامعة في التنمية قد لا تكون ملزمة لكثير من الجهات لذا فانه من المتوقع أن لا تجد التعاون من قبل المسؤولين في القطاعات الصناعية والتجارية .
- أننا مازلنا كمجتمع نامي لا نقدر أهمية نتائج البحث العلمي لا على مستوى الناس ولا حتى المسؤولين .

- ضعف الرقابة على كثير من المشاريع لذا بعضها يموت في مهده.
- عدم وجود التخصيص بمعنى تداخل الأدوار فنجد أن مدرس الجغرافيا يمكن أن يدرس اللغة العربية وهذا مثلا ينطبق على كثير من المشاريع.
- بعض جوانب الفساد الإداري في بعض الكليات.
- مركزية الجامعة في خدمة المجتمع والتواصل مع رجال الأعمال. فالمساحة التي تغطيها الجامعة مساحة كبيرة تصل إلى مسافة ٦٠٠ كيلومتر من الخرج إلى وادي الدواسر.

سادسا: الحلول المقترحة لتعزيز دور الجامعة في التنمية الاقتصادية المحلية

وقد أبان المشاركون في ورشة العمل أهم المقترحات لتعزيز دور الجامعة في التنمية الاقتصادية المحلية وفق ما يلي:

- عمل حوافز للجامعة لكل أعضاء هيئة التدريس للإقبال لخدمة المجتمع.
- عقد دورات تعريفية ووضع حوافز للمتعاونين.
- أن يدرك المستشارين مثل هذا.
- الحرص على الحاديين والبارزين فيه والتجرد في الاختيار.
- إنشاء عمادة لخدمة المجتمع.
- إيجاد مجلة خاصة في هذا المجال.
- العناية بالدعاية والإعلان للبرامج المقدمة في هذا المجال.
- إيجاد مجالس لكل خدمة تقدمها الجامعة مثل ((مجلس خدمة للمجتمع في التنمية الاقتصادية ،ويضم عدد من منسوبي الجامعة وعدد من المسؤولين في المحافظة وعدد من رجال الأعمال.
- تزويد الجامعة بالوظائف المجزية للكوادر البشرية.
- تخصيص ميزانية في الجامعة للقيام بالدور المطلوب للمساهمة في التنمية.
- إنشاء جهاز إعلامي متكامل يعمل على توضيح الدور الإيجابي للجامعة ويوضح مجالات المساهمة في بناء التنمية.
- التأكيد على الجهات ذات العلاقات باعتماد الدراسات والعمل على تنفيذها وفق خطوات محدودة.
- إقامة ورش عمل لأعضاء هيئة التدريس لتوضيح مفهوم التنمية المجتمعية.
- نشر أهداف الجامعة بشتى الوسائل الإعلامية.
- مراعاة من له دراسات أو بحوث أو خدمات مجتمعية في نصابة الأكاديمي.
- الاهتمام بالحوافز المادية.
- إيجاد عمداء للكليات ووكلاء لهم.
- زيادة الوعي بين الناس بأهمية برامج التنمية المختلفة الصناعية وألخ.....؟

- **الرفع للجهات المختصة ذات القرار وأن يرفع لإمارة المنطقة ليكون لها دور فعال في تسهيل عمل الجامعة خاصة فيما يواجهها من معوقات.**
- **إعطاء الجامعة دور واضح في الدعم والمشاركة للمشاريع الاقتصادية.**
- **أن يكون لتوصية الجامعة نوع من الدعم المعنوي من قبل وزارة التعليم العالي بالتعاون مع وزارات أخرى.**
- **زيادة رفع الوعي بين الناس بأهمية البحث العلمي.**
- **زيادة الرقابة والمتابعة لأي مشروع .**
- **محاربة الفساد الإداري.**
- **تخفيف المركزية وإعطاء الكليات مزيدا من الصلاحيات في التواصل مع رجال الأعمال ودعم التدريب والبحوث والاستشارات.**
- **بيان صريح للميزانيات لكل كلية على حدة وتحديد الكوادر البشرية المستهدفة في كل سنة مالية. ومن ثم تمكين الكليات، كل كلية على حدة بالمتابعة والإشراف والتنفيذ وفقا للأنظمة المعمول بها.**

الخاتمة

نظرا لحداثة كثير من كليات الجامعة فإنه لا توجد منتجات اقتصادية كبيرة مرضية. غير أن ما قامت به بعض الكليات أو المراكز التابعة للجامعة يعد إسهاما غير مسبوق لجامعة ناشئة. فالتوجهات الكبيرة التي تتمثلها الجامعة توحي بنهضة اقتصادية كبيرة تقودها الجامعة في محيطها الجغرافي الممتد من محافظة الخرج إلى محافظة وادي الدواسر. كما أن التواصل الفعلي مع مختلف الجهات التي تقوم به الكليات منفردة أو تقوم به المراكز الجامعية المختلفة دلالة على عزم الجامعة أن تقدم إسهامات اقتصادية واعدة. وقد كان للتطلعات والآمال أهمية كبرى في العرض لهذه الدراسة. فقد قدم المشاركون في ورشة العمل الخاصة العديد من المقترحات والتي تتسق بشكل ملفت للنظر مع الأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم العالي. فقد كان الاتساق بدرجة عالية مما يوحي بوعي معقول لدى المواطنين والمسئولين في مختلف المحافظات بالأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم العالي. وهناك العديد من الطموحات التي تتعدى أهداف التعليم العالي ولكنها أهداف يمكن للوزارة والجامعة تبنيها في المستقبل وجعلها من أهداف الجامعات في مراحل تالية بعد اكتمال الهياكل الإدارية والتخصصية والتوسع في الكليات والأقسام العلمية. وفي ختام هذا البحث يأمل الباحثون في أن يمكنوا من حيث الوقت في المستقبل ليقوموا بتحليلات اقتصادية تفصيلية تتعدى مستوى الرأي إلى الواقع التنموي الاقتصادي لإسهامات الجامعة.

المراجع

- أبو زيد، احمد (٢٠٠٣)، "*المعرفة .. صناعة المستقبل*"، انظر:http://www.mafhoum.com/press6/173T45.htm
- الأسمري، عوض (٢٠٠٨)، " في ظل وجود البنية الأساسية وتوافر رأس المال وتحفيز المستثمرين لا عوائق حقيقية تواجه تحوّل السعودية للاقتصاد المعرفي"، المجلة الاقتصادية الالكترونية، العدد (٥٣٦٥).
http://www.aleqt.com/2008/06/19/article_144157.html.
- البنك الدولي (٢٠٠٨)، "تقرير البنك الدولي عن التعليم في العالم العربي"، انظر: http://sa-elearning.blogspot.com/2008/02/blog-post_4944.html
- البنك الدولي (٢٠١١)، "تقرير عن التنمية في العالم ٢٠١١: الصراع والأمن والتنمية"، البنك الدولي، ص ١٠-١٠٩.
- جامعة الملك عبد العزيز (١٤٢٧)، "*التنمية المستدامة في الوطن العربي ... بين الواقع والمأمول*)، وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، مركز الإنتاج الإعلامي، سلسلة إصدارات.. نحو مجتمع المعرفة، الإصدار الحادي عشر، ص ص١٥-٢٢.
- الحاج، عبد الرحمن ، ٢٠١١، " تعريف اقتصاد المعرفة وأهميته في تقدم المجتمعات"، *مجلة افاق علمية وتربوية*، http://al3loom.com/?p=1180
- الداود، عبد المحسن بن سعد (١٤١٦هـ)، " التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: بداياته وتطوره"، (الطبعة الأولى)، دار اراكان للنشر والتوزيع: الرياض، ص ١٦٩- ١٨٨ http://www.unesco.org/new/ar/beirut/areas-of-action/education/higher/
- السهلي، سعود بن حمود (١٤٣٢هـ)، " في مفهوم اقتصاد المعرفة"، *المجلة الاقتصادية الالكترونية*، العدد (٦٣٤٤).
– http://www.aleqt.com/2011/02/23/article_507628.html
- العنقري، خالد (٢٠١١)، "*المؤتمر الدولي للتعليم العالي*"،الرياض: وزارة التعليم العالي.
- العنقري، خالد بن محمد. مقدمة لمعالي وزير التعليم العالي من كتاب (التعليم العالي في المملكة العربية السعودية تقرير موجز ١٤٢٨ هـ).
http://www.moh4e.gov.sa/ar/about/Pages/Achievements-and-aspirations.aspx
- فرجاني، نادر. ١٩٩٨. مساهمة التعليم العالي في التنمية في البلدان العربية .
http://www.almishkat.org/arbdoc98/highed/highed01.htm
- الفيصل، خالد (١٤٢٩هـ)، " الاقتصاد المعرفي «وقود» التنمية والمعلومة أهم من السلاح"، *مجلة الشرق الأوسط، العدد (١٠٦٣٩)*.
- القصيبي، خالد (١٤٣٣هـ)، " السعودية تجدد توجهها لزيادة تمويل المعرفة وتحقيق الاقتصاد المعرفي"، *مجلة الشرق الأوسط*، العدد (١٢٠٥٤).
- كسناوي، محمود محمد عبد الله (٢٠٠١)، " توجيه البحث العلمي في الدراسات العليا في الجامعات السعودية لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الواقع – توجهات مستقبلية)"، ندوة الدراسات العليا بالجامعات السعودية... توجهات مستقبلية ، جامعة الملك عبد العزيز ،جدة (محرم ١٤٢٢هـ/أبريل ٢٠٠١م)، ص ٣٤-٣٩.
- محيى الدين، حسانة ." اقتصاد المعرفة في مجتمع المعلومات " مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية ،مج٩ ، ع٢ (٢٠٠٤).
- نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٠،ص،٤٩٩.
- هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)، جامعة البلقاء التطبيقية، دار الصفاء للنشر، ط١(٢٠٠٥)،ص.١١.
- وحدة التنمية الاقتصادية المحلية، البنك الدولي واشنطن، مقاطعة كولومبيا أكتوبر (٢٠٠١ م) التنمية الاقتصادية المحلية.
- عبد المحسن بن سعد الداور (١٤١٦هـ)، " التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: بداياته وتطوره"، (الطبعة الأولى)، دار اراكان للنشر والتوزيع: الرياض، ص ١٦٩- ١٨٨
- الجعيدي، ناصر بن حماد (ب ت)، المشرف على معهد البحوث والخدمات الاستشارية.
- اليونسكو، ١٩٩٨. ١ http://www.unesco.org/new/ar/beirut/areas-of-action/education/higher/
- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، ٢٠١٣.
- http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%A9
- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، ١٩٨٨.
http://translate.google.com.sa/translate?hl=ar&langpair=en%7Car&u=http://en.wikipedia.org/wiki/University
- http://ar.wikipedia.org/
- http://www.aleqt.com/2011/04/20/article_529017.html
- http://www.aleqt.com/2011/04/23/article_530052.html

- **Malhotra, Y., (2000)," Knowledge Assets in the Global Economy: Assessment of National Intellectual Capital" *Journal of Global Information Management.* July-Sep, 2000, 8(3), 5-15**
- **Petrides, Lase (2004), " *Knowledge Management, Information Systems, and Organization*", Centre for Applied Research, Vol. 2004, Issue (20), PP 3-10.**
- **Todaro, Michael P. and Stephen C. Smith,(2009), "Economic Development". Tenth Edition, Pearson, PP 23-102.**